

## رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الشهري الرابع للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم عملاً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتتضمن هذه الرسالة المعلومات التي طلب المجلس في ذلك القرار تقديمها بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

### مقدمة

كما تذكرون، حدّد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ معلماً وسيطاً لإزالة أكثر سلائف مواد الأسلحة الكيميائية ومكوّناتها الثنائية والنهائية خطورة من الجمهورية العربية السورية من أجل تدميرها خارج البلد. وخلال الأشهر السابقة لهذا الموعد، بذلت جهود دولية كبيرة لشراء وجمع وتسليم المواد والمعدات التي طلبتها الجمهورية العربية السورية من أجل تعبئة مواد الأسلحة الكيميائية وتحميلها ونقلها داخل البلد من أماكن تخزينها إلى ميناء اللاذقية. وتواصلت هذه الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

إلا أن عوامل عديدة، بما في ذلك مختلف المسائل اللوجستية والتقنية، واستمرار تقلب الحالة الأمنية داخل الجمهورية العربية السورية أثرت على هذه الجدول الزمني. ونتيجة لذلك، لم تلتزم الجمهورية العربية السورية بالمعلم الوسيط المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. غير أن إزالة مواد الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية بدأت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عندما نقلت كمية أولى من المواد الكيميائية ذات الأولوية من مواقع تخزينها إلى ميناء اللاذقية وحُمّلت لاحقاً على متن سفينة شحن تابعة



لعملية النقل البحري المتعددة الجنسيات. ولكن لم يتبع ذلك بعد ترحيل مواد إلى الميناء لمواصلة نقلها وتدميرها.

ولتعزيز استمرار نقل المواد إلى ميناء اللاذقية، واصلت المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية تنسيق الاتصالات مع الجمهورية العربية السورية والدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأعضاء التي لديها نفوذ على أطراف النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بزيارة بلدان في المنطقة لضمان استمرار دعم الجهود الدولية المتعلقة بالقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وتواصل البعثة المشتركة الاضطلاع بعملها لإزالة الأسلحة الكيميائية داخل الجمهورية العربية السورية وسط ظروف أمنية تتسم باستمرار النزاع على أشده، بما في ذلك في المنطقة الواقعة شمال شرق دمشق. ومع أن المسؤولية عن أمن البعثة المشتركة تظل تقع في نهاية المطاف على عاتق الجمهورية العربية السورية، تجري البعثة المشتركة باستمرار تقييماً للحالة الأمنية لتحديد التهديدات وتخفيف المخاطر. وخلال الأسابيع الأخيرة، تلقت البعثة المشتركة تقارير تفيد بأن هناك تهديدات مباشرة ضدها. وإزاء ذلك، واصلت البعثة المشتركة تعزيز إجراءاتها في مجال السلامة والأمن ووضعت إجراءات أمنية إضافية لجميع موظفيها.

وتواصل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بذل الجهود الرامية إلى إبرام الاتفاق الثلاثي بشأن مركز البعثة مع حكومة الجمهورية العربية السورية وفقاً للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

### أنشطة المرحلتين الثانية والثالثة

كما يوضح تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى الرغم من التقدم المحرز بالفعل، أعاق تقلب الحالة الأمنية البعثة المشتركة عن الاضطلاع بأنشطة التحقق في إطار المرحلة الثانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفيما يتعلق بالأنشطة في إطار المرحلة الثالثة، واصلت البعثة المشتركة العمل مع الدول الأعضاء لكفالة الإسراع في توريد مواد التغليف والمناولة وتسليمها إلى الجمهورية العربية السورية. ونتيجة لذلك، نقلت حالياً أغلبية الاحتياجات اللوجستية للنقل داخل البلد إلى الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت الجمهورية العربية السورية جزءاً من مواد التغليف والمناولة هذه في أماكن محددة مسبقاً في مواقع تخزين مختلفة لكي يتسنى تعبئة مواد الأسلحة الكيميائية وتحميلها قبل نقلها إلى ميناء اللاذقية. وتواصل

البعثة المشتركة تشجيع الجمهورية العربية السورية على تحديد أماكن جميع المواد والمعدات مسبقاً في المواقع ذات الصلة ومباشرة تعبئة المواد الكيميائية وتحضيرها للنقل في أقرب وقت ممكن.

واستعداداً لوصول مواد الأسلحة الكيميائية إلى ميناء اللاذقية، عززت البعثة المشتركة وجودها هناك في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتعاونت البعثة المشتركة مع سلطات الميناء المدنية في الموقع لتعزيز قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لاستقبال مواد الأسلحة الكيميائية. واتخذت الجمهورية العربية السورية خطوات لرفع مستوى عملياتها في هذا الصدد، وأشارت البعثة المشتركة إلى أنه لا يزال من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لزيادة تخفيف المخاطر في الميناء.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استضاف الاتحاد الروسي اجتماعاً في موسكو أسفر عن وضع خطة تنفيذية متكاملة لإدارة وتنسيق المساهمة المقدمة من الاتحاد الروسي والدانمرك والصين والنرويج. وعملت الدول الأعضاء المشاركة إلى جانب الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تعزيز الإجراءات والاتصالات وفقاً للترتيبات المتفق عليها في اجتماع موسكو. وتواصلت البعثة المشتركة تيسير تبادل المعلومات والتنسيق عند الاقتضاء. وتم بنجاح تبادل رسائل بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومة الجمهورية العربية السورية في ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بخصوص عملية النقل البحري المتعددة الجنسيات.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نقلت الجمهورية العربية السورية كمية أولية من مواد الأسلحة الكيميائية ذات الأولوية من موقعين في منطقة حمص إلى ميناء اللاذقية. وجرى تجهيز المواد في الميناء وتحميلها على متن سفينة شحن دانمركية. وخلال العملية، اضطلع موظفو البعثة المشتركة بأنشطة تحقق في الموقعين بمنطقة تحميل المواد في حمص، وكرروا ذلك قبل نقل المواد إلى متن السفينة في ميناء اللاذقية. وفيما بعد، غادرت السفينة الميناء بما تحمله على متنها، تواكبها حراسة بحرية تابعة للدول الأعضاء المشاركة.

غير أنه لم تحصل منذ ذلك الحين أي عمليات نقل أخرى لمواد الأسلحة الكيميائية ولا تزال السفن متمركزة خارج المياه الإقليمية السورية تنتظر وصول مواد الأسلحة الكيميائية من مواقع التخزين إلى ميناء اللاذقية. ولقد كررت السلطات السورية تأكيد احتياجها إلى بعض الأصول الأمنية التي تعتبرها ضرورية لسلامة القوافل. ومع أي علم بالحالة الأمنية على الأرض في الجمهورية العربية السورية، فإن القلق يساورني بشأن عدم حصول المزيد من عمليات النقل.

وفي إطار هذه العملية، وتمشياً مع الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ التي وجهتها إلى مجلس الأمن (S/2013/591)، بقيت البعثة المشتركة على اتصال مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في مسعى لتقديم المشورة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تخفيف المخاطر على البيئة والصحة العامة. ولقد أنجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً استشارياً أولاً بشأن وضع استراتيجية للحد من المخاطر البيئية أثناء نقل مواد الأسلحة الكيميائية وتخزينها. وأتيح هذا التقرير للجمهورية العربية السورية. وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً البعثة المشتركة على الاتصال بالمنظمات غير الحكومية البيئية. ولقد أوفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبيراً ثانياً لتقديم المشورة إلى الجمهورية العربية السورية.

وقدمت منظمة الصحة العالمية المشورة إلى الجمهورية العربية السورية بشأن تخفيف وإدارة المخاطر على الصحة العامة ذات الصلة بعملية نقل مواد الأسلحة الكيميائية. وزوّدت منظمة الصحة العالمية الوزارات المختصة بمواد التوجيه التقني فيما يتعلق بتدابير تخفيف المخاطر وخطط مواجهة حالات الطوارئ. ونظمت أيضاً حلقات عمل تدريبية لأطباء الطوارئ ركزت على التشخيص السريري، وفرز الإصابات، وإزالة التلوث، والعوامل المؤثرة على الأعصاب، والمواد المسببة للبثور، والمواد الكيميائية الصناعية السامة.

### خاتمة

خلال الشهرين المنصرمين، قدم المجتمع الدولي كميات كبيرة من المواد والمعدات بسخاء لمساعدة الجمهورية العربية السورية على تنفيذ التزاماتها. بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونُشر وجود بحري كبير أيضاً في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونفذ المجتمع الدولي هذه العمليات متكبداً نفقات باهظة وبروح تعاون مثيرة للإعجاب وبسرعة تحرك فائقة.

إلا أن الالتزام بالجدول الزمني المحدد لإزالة جميع الأسلحة الكيميائية ذات الأولوية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لم يتحقق، وبات الجدول الزمني المحدد لإزالة المواد الكيميائية الأخرى في موعد أقصاه ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ وشيكاً. وعلى الرغم من أن البعثة المشتركة تظل مدركة للحالة الأمنية المخوفة بالتحديات داخل الجمهورية العربية السورية، فهي ترى بأن لدى الجمهورية العربية السورية ما يكفي من المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ عمليات نقل بيرة متعددة لكفالة التعجيل في إزالة مواد الأسلحة الكيميائية. وبما أنه لم تنفذ سوى عملية نقل واحدة تمثل كمية ضئيلة من المواد الكيميائية ذات الأولوية، فقد

أصبحت عملية القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية متأخرة عن موعد إنجازها المقرر.

وفي الأيام الأخيرة، تحدثتُ إلى الجمهورية العربية السورية وإلى الدول الأعضاء المعنية الأخرى للإعراب عن قلقي بشأن هذا التأخير. ولقد اتصل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنسقة الخاصة كذلك بـ كبار الممثلين السوريين لإقناعهم بتيسير الإزالة الفورية لمواد الأسلحة الكيميائية.

فالتأخير ليس عقبة يستعصي تدليلها. ولا تزال هناك خمسة أشهر تفصلنا عن الموعد النهائي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. إلا أنه لا بد من أن تدرس الجمهورية العربية السورية الآن الوضع، وتكتف جهودها لتعجيل عمليات نقل مواد الأسلحة الكيميائية داخل البلد، وتواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود الإعراب عن امتناني للدول الأعضاء التي أتاحت أصولاً هائلة وبذلت الكثير من الجهود للدفع قدماً بعملية القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وتبقى هذه العملية مسعى دولياً مهماً يتطلب قدراً كبيراً من التنسيق والتيسير.

وتبقى المنسقة الخاصة على اتصال منتظم مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومعني لكفالة إبقاء مقرّينا على إحاطة تامة بتطور الحالة. وإني أدرك التحديات القائمة والبعثة المشتركة تواصل العمل في ظروف محفوفة بالمخاطر والصعاب داخل الجمهورية العربية السورية. ويؤثر استمرار تقلب بيئة العمليات وعدم قابلية التنبؤ بها تأثيراً مباشراً على إنجاز ولاية البعثة المشتركة. وفيما تواصل البعثة المشتركة بذل كل ما بوسعها لتنفيذ المهام التي أنيطت بها، تقع على عاتق الجمهورية العربية السورية في نهاية المطاف مسؤولية كفالة إزالة برنامجها للأسلحة الكيميائية وتدميره في الوقت المناسب وبصورة مأمونة. وإني أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

## المرفق

## رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير المعنون "التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري" الذي أُعدّ وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وفي قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكلاهما مؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقرير الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو يشمل أيضاً متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزومجو

## مذكرة من المدير العام

## التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدم الأمانة الفنية ("الأمانة") إلى المجلس التنفيذي ("المجلس")، وفقاً للفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الذي اتخذته المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدّم تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا رابع تقرير شهري في هذا الشأن<sup>(١)</sup>.

٢ - واعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً بعنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من هذا القرار أنه يتعين على الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها هذا القرار "بإقترانٍ مع التقارير المطلوب منها تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - وعليه، يُقدم هذا التقرير وفقاً لقراري المجلس الآنفَي الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

### التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارات EC-M-34/DEC.1 و EC-M-33/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1، بأن تُتِمَّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعدّاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وتحدّد في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار EC-M-34/DEC.1 تواريخ وسيطة لإتمام نقل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها قبل إزالتها إزالة تامة في النصف الأول من

(١) وردت التقارير الثلاثة السابقة في الوثائق EC-M-34/DG.1 المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و EC-M-35/DG.1 المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، و EC-M-37/DG.1 المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

عام ٢٠١٤. ويُبيّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بهذه الالتزامات خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) عملاً بالفقرة الفرعية ٢ (أ) '٢' من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، كان يتعين أن تكون جميع المواد الكيميائية الواردة قائمة بها في تلك الفقرة الفرعية قد نُقلت من أراضي الجمهورية العربية السورية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكما أفاد به المدير العام في تقريره إلى المجلس (الوثيقة EC-M-37/DG.2 المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، تعذر تحقيق هذا الهدف لأسباب تقنية ورد بيّانها في ذلك التقرير. بيد أن كمية محدودة من المواد الكيميائية ذات الأولوية نُقلت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ميناء الشحن في اللاذقية، حيث تم تحميلها على متن سفينة دائرية؛

(ب) كما أفادت به الجمهورية العربية السورية، وُضع في مواقع التخزين بالفعل جزءٌ من المواد والمعدات التي وفرتها عدة دول أطراف لغرض تغليف وتحميل مواد الأسلحة الكيميائية. ولا تتوفر حالياً تفاصيل في هذا الشأن. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت معظم الأصول اللوجستية اللازمة للنقل داخل البلد قد نُقلت إلى الجمهورية العربية السورية؛

(ج) قضت الفقرة ٩ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1 بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ خططها لتدمير الإيزوبروبانول ورواسب عامل الخردل المتبقية في الحاويات التي كانت تحوي عامل الخردل في السابق، في أراضيها، لكي ينظر فيها المجلس في أجل أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكما سبق أن أُفيد به، قُدمت صيغة أولية من هذه الخطة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ثم صيغة معدّلة منها في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (الوثيقة EC-M 38/P/NAT.1 المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛

(د) تقضي الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1، بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريراً شهرياً عما يجري في أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقُدم ثاني تقرير عن هذه الأنشطة إلى الأمانة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (الوثيقة EC-M-38/P/NAT.2 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) مع تعديل للإعلان الأولي، ضُمّن معلومات عن معدات الإنتاج التي تم تدميرها ومعلومات مستوفاة عن العدد الإجمالي لحاويات العامل HD الفارغة؛

(هـ) تقضي الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بأن تتعاون الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام في جميع



جوانب تنفيذ هذين القرارين. وثابرت السلطات السورية على تعاونها التعاون اللازم مع البعثة المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية ("البعثة المشتركة") في أداء أنشطتها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وحث المدير العام السلطات السورية على أن تقدم إطاراً زمنياً لإخراج المواد الكيميائية ذات الأولوية المتبقية من الجمهورية العربية السورية.

### الأنشطة التي نفذتها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٥ - استمرّ التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة بفضل التنسيق الوثيق بين المنظمين وبين المكاتب في نيويورك، ولاهاي، وقبرص، ودمشق. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد أوفد في إطار البعثة المشتركة إلى دمشق واللاذقية ١٦ موظفاً من موظفي المنظمة، وموظف مسؤول عن الإمداد اللوجستي في بيروت.

٦ - وتحدّث المدير العام بانتظام إلى المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ، التي قدمت عرضاً وحيزاً إلى الدول الأطراف في مقر المنظمة يوم ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وواصل المدير العام لقاءاته بممثلين رفيعي المستوى من الدول الأطراف التي عرضت أن تستضيف مرفقاً من مرافق التدمير، أو أن توفر بشكل آخر المساعدة في النقل أو التدمير، كما ثابر على الاتصال بانتظام بمسؤولين رفيعي المستوى من حكومة الجمهورية العربية السورية. والتقى المدير العام في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بوفد زائر من الجمهورية العربية السورية. وألقى المدير العام في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خلال اجتماع مشترك للجان البرلمانية الإيطالية في روما، عرضاً وحيزاً عن التقدم الذي أحرزته البعثة المشتركة حتى الآن، وعن خطط تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وواصلت الأمانة تزويد الدول الأطراف في لاهاي أسبوعياً بالمعلومات عن هذا الشأن.

٧ - وأشرفت البعثة المشتركة، يومي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على تغليف وتحميل المواد الكيميائية في مرافق التخزين، قبل نقلها إلى ميناء الشحن في اللاذقية، حيث أُجريت أنشطة تحقق. وشملت الأنشطة التي أُجريت في مرافق التخزين التحقق من المواد الكيميائية بالمقارنة بالإعلان الأولي، وجرد المواد الكيميائية التي تمت تعبئتها في كل حاوية من حاويات الشحن، وأخذ عينات على أساس عشوائي، ووضع أختام على الحاويات. وفُحصت وثائق الجرد الخاصة بكل حاوية من حاويات الشحن، عند وصول الحاويات إلى اللاذقية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وتم التأكد من سلامة الأختام التي وُضعت عليها والتحقق على أساس عشوائي من محتوياتها. واستكملت شركة الشحن السورية والسلطات الدانمركية الوثائق ذات الصلة، وبعد أن قامت أجهزة الجمارك الدانمركية بفحص إضافي،

شُحنت الحاويات وفق معايير الأمن على متن السفينة الدانمركية. وأبحرت السفينة إلى المياه الدولية حيث ستنتظر، إلى جانب السفينة النرويجية وسفن الحراسة البحرية، وصول المزيد من المواد الكيميائية إلى اللاذقية.

٨ - وقدم المدير العام إلى المجلس، وفق ما تقضي به الفقرة ٨ من الوثيقة EC-M-36/DEC.2 المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تقريراً عن تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية (EC M 37/DG.2). وتناول المدير العام في هذا التقرير شراء المعدات والمركبات لتيسير نقل الأسلحة الكيميائية السورية إلى ميناء الشحن في اللاذقية. وأحاط المجلس علماً بتقرير المدير العام، خلال اجتماعه السابع والثلاثين، الذي عُقد في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (الفقرة ٤-٢ من الوثيقة EC-M-37/2 المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

٩ - وتلقى فريق تفتيش تابع للمنظمة تدريباً في الولايات المتحدة الأمريكية، استعداداً لإجراء أنشطة التحقق على متن السفينة MV Cape Ray، وذلك في الفترة من ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وغادر فريق آخر من موظفي المنظمة لاهاي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لإجراء استعراض هندسي نهائي لمرفق تدمير الأسلحة الكيميائية القائم على متن السفينة MV Cape Ray، التي ستُبحر قريباً. ونظر المجلس خلال اجتماعه السابع والثلاثين في خطة مفصلة متفق عليها واتفاق مرفق للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية في مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية القائم على متن السفينة MV Cape Ray، فأقرهما (الوثيقتان EC-M-37/DEC.1 و EC-M-37/DEC.2 المؤرختان ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

١٠ - واستضافت الأمانة، يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مباحثات تقنية بين خبراء من الاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، أُجريت قصد المزيد من التباحث في طرائق تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ١٢ المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية. ويمكن أن يُعقد اجتماعٌ متابعٌ خلال الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠١٤.

١١ - واستضافت الأمانة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الفتح العلني لمطاريف العطاءات التي قدمت رداً على "دعوة إلى تقديم عروض لمعالجة المواد الكيميائية وصيبتها ومواد التغليف ذات الصلة فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، والتخلص منها" (الوثيقة EC-M-36/DG.4 المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). وكانت قد وردت، في موعد ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عروض مناقصات من ١٤ شركة من أجل تدمير

المواد الكيميائية السورية ذات الأولوية والصبيب الذي يؤتية تهيدها في مرافق تجارية خارج الجمهورية العربية السورية. وستخضع هذه العروض الآن لتقييم تقني وتجاري وسيعلن عن الشركة الفائزة في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٤.

١٢ - واستمرت المشاورات بشأن اتفاق مرفق نموذجي خاص بأنشطة التحقق في المرافق التجارية المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه أو التي ترعاها الدول الأطراف عملاً بالفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2. وستقدم صيغة جديدة من اتفاق المرفق النموذجي إلى المجلس في اجتماعه الثامن والثلاثين.

١٣ - وسبق أن أُفيد بأن الأمانة أعدت، وفق ما تقضي به الفقرة ١٣ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، مشروع اتفاق مرفق خاص بمرافق تخزين الأسلحة الكيميائية السورية، وقدمته إلى الهيئة الوطنية السورية لاستعراضه وتنجيذه.

### الموارد التكميلية

١٤ - تقدم عدة دول أطراف مساعدتها في نقل الأسلحة الكيميائية السورية وترحيلها خارج سوريا وتدميرها، على غرار ما أُفيد به في التقرير الشهري السابق. وقُدمت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير المساعدة الإضافية التالي بيانها:

(أ) نقل الاتحاد الروسي جواً إلى الجمهورية العربية السورية ٥٠ شاحنة من طراز كاماز (Kamaz) و ٢٥ شاحنة مصفحة من طراز أورال (Ural)، للمساعدة في نقل المواد الكيميائية ذات الأولوية. ويوفر الاتحاد الروسي أيضاً سفن حراسة بحرية للسهر على أمن سفن الشحن الدائرية والنرويجية؛

(ب) وفرت الصين سفينة لحراسة سفن الشحن الدائرية والنرويجية؛

(ج) وفرت بيلاروس ١٣ مطبخاً ميدانياً، نُقلت إلى الجمهورية العربية السورية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على متن طائرة من الاتحاد الروسي؛

(د) أعلنت الحكومة الألمانية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أنها ستقدم مساهمة عينية تتمثل في تدمير زهاء ٣٧٠ طناً من الصبيب الذي يتولد عن عملية تدمير عامل الخردل على متن السفينة MV Cape Ray؛

(هـ) أعلنت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أنها ستوفر معدات لدعم عملية تهيده عوامل الحرب الكيميائية على متن السفينة MV Cape Ray، استجابة لطلب الولايات المتحدة الأمريكية. وأعلنت

حكومة المملكة المتحدة أيضا أنها سترسل سفينة لتتحقق بسفن الدانمرك والنرويج لحراسة سفينتي الشحن الدانمركية والنرويجية في المياه الدولية؛

(و) وأعلنت الحكومة الإيطالية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أن إنزال المواد الكيميائية من على متن السفينتين الدانمركية والنرويجية لتحميلها على متن السفينة MV Cape Ray، سيجري في ميناء دجويو تاورو (Gioia Tauro) في جنوب إيطاليا. واستكمل تبادل رسائل بين المنظمة وحكومة إيطاليا بشأن تيسير وصول مفتشي المنظمة إلى منشآت الميناء المعني في الأراضي الإيطالية لإجراء أنشطة التحقق في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية السورية، ومنحهم الامتيازات والحصانات اللازمة.

١٥ - وبلغ رصيد الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ١٣,٠٥ مليون أورو، بحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. ووردت مساهمات من ألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا. ويشمل هذا الرصيد المساهمات التي قُدمت أول الأمر إلى أول صندوق استئماني أنشأته المنظمة من أجل سوريا، وتم تحويلها لاحقا، جزئيا أو كليا إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالتدمير، بناء على طلب الجهات المانحة. ويُرتقب أن ترد مساهمة إضافية من إيطاليا مقدارها مليون يورو، وأخرى من جمهورية كوريا مقدارها زهاء ٣٥٠.٠٠٠ يورو. وفضلا عن ذلك، قررت أستراليا أن تساهم بزهاء ١,٣ مليون يورو، وقرر الاتحاد الأوروبي أن يساهم بـ ١٢ مليون يورو، فيما قررت الهند أن تساهم بـ ٧٣٧.٠٠٠ يورو، وقررت الحكومة اليابانية، رهنا بموافقة البرلمان، أن تساهم بـ ٤,٩١ مليون أورو.

#### الخاتمة

١٦ - بعد نقل جزء من المواد الكيميائية ذات الأولوية خارج سوريا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لم ينقل المزيد من المواد الكيميائية بحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. وراسل المدير العام نائب وزير الخارجية السوري ورئيس الهيئة الوطنية، السيد فيصل مقداد، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ذاكراً وجوب تقديمه تقارير عن هذا الشأن إلى المجلس، والتكاليف الجمة التي تتكبدها الدانمرك والنرويج في ما يتعلق بسفن الشحن، والخطر الذي قد تتعرض إليه عملية استدراج عروض المناقصات من الشركات التجارية، بسبب هذا التأخر. وتباحث المدير العام أيضا في هذا الموضوع مع وفد سوري زائر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مشددا على ضرورة تحديد إطار زمني لإخراج ما تبقى من المواد

الكيميائية ذات الأولوية من سوريا. وتحديث المدير العام إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فاتفقا على أن من الضروري أن تتسارع وتيرة عملية ترحيل المواد الكيميائية المعنية خارج سوريا.

١٧ - وشددت الجمهورية العربية السورية من جانبها على أنها تعتبر أمن المواد خلال النقل أمرا ذا أهمية قصوى. وذكرت في مراسلات كتابية معلومات عن بعض المخاطر الأمنية. وشددت الجمهورية العربية السورية أيضا على ضرورة توفير بعض معدات متصلة بالأمن تعتبرها ضرورية، وأعلمت الأمانة أنه شُرع في عملية شراء ١٠ أغلفة مصفحة من أجل حاويات الشحن البحري لاستخدامها في نقل بعض المواد الكيميائية السائلة ذات الأولوية. ولم تُقدم بعدُ التفاصيل الموثوقة للجدول الزمني المحدد لهذه العملية.

١٨ - ووردت رسالة من نائب وزير الخارجية السوري في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ردا على رسالة المدير العام المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير. وأكد نائب وزير الخارجية السوري مجددا، إلى جانب أمور أخرى، أن سوريا حريصة كل الحرص على إتمام ترحيل المواد الكيميائية خارج الجمهورية العربية السورية بأسرع وقت ممكن؛ وصرّح أن الظروف الأمنية الصعبة والمعقدة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية الآن أسهمت في التأخر في إنجاز المهمة؛ وحدد طبيعة المخاطر التي تُهدق بهذه المهمة؛ وأعرب عن أمله في أن تأخذ الدول الأطراف بعين الاعتبار الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية حاليا. وصرّح أيضا أن الجمهورية العربية السورية تبذل جهودا مكثفة في إطار التحضير لنقل هذه المواد الكيميائية وتسريعه، وأنها تعكف حاليا على إعداد جدول زمني تقريبي من أجل إنجاز عملية النقل.